الانتفاضة لم تمس الاقتصاد الاسرائيلي اطلاقاً[٣٣]. ومع استمرار الانتفاضة وتصاعد تأثيرها الاقتصادي بدأت تصريحات المسؤولين الاسرائيليين بالتراجع أمام الآثار الملموسة للانتفاضة في اقتصاد اسرائيل. وصارت فكرة استقدام عمال اجانب «فكرة مأساوية»، حسب تصريحات نائب المدير العام لخدمات العمل الاسرائيلي، دافيد مينا. وجاءت في الاتجاه عينه توصيات تقرير مؤسسات الانتاج المرفوع الى وزير العمل كتساف[٣٤]. وبعد ان بات القلق من استمرار الاضراب ظاهرة تصبغ تصريحات المسؤولين الاسرائيليين، بدأت عمليات المسح الشاملة لتحديد نسبة التغيب عن العمل، والتي وصلت ٤٣ بالمئة، وفقاً لتقارير الصحافة الاسرائيلية[٣٥]. وبدأت، اثر ذلك، حملة واسعة لتشجيع اليهود على القيام بالاعمال التي كان يقوم بها العمال الفلسطينيون، وذلك من طريق بعض الحوافز، التي أهمها دفع نصف قيمة التعويض الذي يصرف للعاطلين عن العمل اضافة الى اجورهم العادية عن العمل الذي يلتحق به العامل الاسرائيلي. وتمتد هذه الخطة لمدة سنة، علماً بأن الحوافز تدفع لمدة ستة شهور فقط للعامل الواحد[٣٦].

ويشير الاستعراض السريع لموقف اسرائيل من اضراب العمال الفلسطينيين عن العمل في اسرائيل الى اسلوب المواجهة الذي تعتمده اسرائيل تجاه الانتفاضة. وهو اسلوب يجمع بين التهديد، من جهة، والتقليل من اهمية اثر الانتفاضة، اجمالاً، على اسرائيل، من جهة أخرى. الا ان استمرار الانتفاضة يفرض على اسرائيل التعامل مع الاحداث بواقعية أكبر، ويضعها تجاه الازمة التي تثيرها الانتفاضة على المستويات كافة، ومنها المستوى الاقتصادي.

تراجع اداء القطاع الصناعي

تراجع مستوى الانتاج والبيع في القطاع الصناعي الاسرائيلي، بسبب استمرار اضراب العمال عن العمل، والمترافق مع حملة المقاطعة ضد البضائع الاسرائيلية التي بدأ بها ابناء الضفة والقطاع.

ممثل المعامل الاسرائيلية في منطقة ايرز، يوسي دايان، أشار الى ان غياب العمال العرب تسبب، خلال شهر فقط، في خسارة مصنعه حوالى نصف مليون شيكل (٣٣٠ الف دولار). أما خسارة المعامل الخمسة والعشرين التي يمثلها، فقد بلغت حوالى ٨٠ مليون شيكل (٥٣ مليون دولار). وقد طالب دايان وزارة الدفاع الاسرائيلية بدفع تعويض قدره ٨٠ مليون شيكل عن الخسائر التي تكبدتها المعامل التي يمثلها في الشهر الاول من الانتفاضة[٣٧]. وقد قدر عدد من الباحثين نسبة هبوط المبيعات للشهور الثلاثة الاولى من الانتفاضة بحوالى ٢٥ بالمئة من مجموع المنتجات[٣٨].

وقد قامت شركة موديليم كلكالييم الصناعية، التابعة لمجمع كلال الصناعي، بدراسة انعكاس الانتفاضة على الصناعة الاسرائيلية؛ واستنتجت انه في حال استمرار «الاضطرابات» لمدة سنة كاملة، فستبلغ خسائر الصناعة الاسرائيلية الناتجة عن انخفاض مبيعاتها نحو ٢٠٠ مليون دولار؛ وهذا يمثل نصف بالمئة من الناتج القومي الاجمالي. واشارت الدارسة الى انخفاض مبيعات المنتجات الاستهلاكية بنسبة تتراوح بين سبعة الى عشرة بالمئة؛ ويعتبر فرع المواد الغذائية وفرع النسيج الاكثر تضرراً[٣٩].

ويختلف البعض مع نتائج الدراسة السابقة، فيقدر ان امتناع سكان المناطق المحتلة عن شراء المنتجات الاسرائيلية يكلف المشاريع الصناعية الاسرائيلية نحو ٤٠٠ مليون دولار[٤٠]. وعلق سيفر بلوتسكر على هذه النقطة بأن اسرائيل باعت للمناطق المحتلة، في خريف العام ١٩٨٧، بضائع بسبعين مليون دولار شهرياً؛ ويقدر حجم المبيعات اليوم «بثلاثين مليون دولار شهرياً»؛ ومن ناحية